أ.د. نبيل جعفر المرسومي *: ما الجديد في موازنة العراق لعام 2023 ؟

توصف الموازنات العراقية بانها موازنات تقليدية تقوم بنيتها على أساس أن النفقات العامة تصنف إدارياً، أي أن النفقات العامة توزع على الدوائر والوزارات التي تدخل موازناتها في الموازنة العامة على شكل اعتمادات أو مخصصات سنوية، ثم تُصنّف هذه المبالغ السنوية التي تخصص لكل وحدة إدارية في شكل نوعي، ووفق الغرض من النفقة التي تسمى بنود الإنفاق أو مواد الإنفاق وغالباً ما تكون متشابهة. أما موازنة البرامج والأداء، التي تفتقد اليها الموازنات العراقية فتهتم بتبويب موازنات الوحدات الإدارية إلى وظائف ومهمات، ثم برامج رئيسة ثم أخرى فرعية، يُربط بينها وبين البيانات المالية. أما موازنة الأداء، فتزوّد الإدارة بوسائل القياس الدقيقة مثل كلفة الوحدة، وقياس العمل ومعدلات الأداء.

يمكن توصيف الموازنات العراقية ايضا بانها موازنات توزيعية مهمتها الرئيسة توزيع ايرادات النفط العراقي على ابواب الصرف التقليدية دون ان تؤدي الى تغيير نوعي او هيكلي في بنية الاقتصاد العراقي ، والمثير للقلق في هذه الموازنة هو العجز الكبير فيها والممول اساسا من الاقتراض والذي ربما سيوقع العراق في فخ المديونية !!

مفهوم الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بانها تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والايرادات العامة لمدة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة، يبدو من هذا التعريف ان الموازنة العامة تتضمن عنصرين اساسيين هما التقدير والاعتماد ، الاول يتمثل في تقدير الايرادات العامة التي يتوقع ان تحصل عليها السلطة التنفيذية ، وكذلك النفقات العامة التي يتوقع انفاقها لغرض اشباع الحاجات العامة للشعب خلال مدة سنة . اما الاعتماد فيتمثل في حق السلطة التشريعية في الدول الديمقراطية في الموافقة او عدم الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية المتعلقة

بالإيرادات العامة والنفقات العامة ولذلك تظل الموازنة مجرد مشروع الى ان تحظى بموافقة المجلس النيابي أي السلطة التشريعية

الموازنة هي خطة أو برنامج عمل، تترجم فيه الحكومة سياستها الاقتصادية والاجتماعية إلى أهداف سنوية رقمية، وليست مجرد برنامج عمل خاص بوزارة المالية يبين الكفاءة في إدارة الأموال وحسب! ولا تتقرر فعالية الموازنة بذاتها فقط، بل ترتبط بأدوات التخطيط المالي الأخرى كسياسة التسليف وسياسة النقد الأجنبي، وتقاس بالنتائج الاقتصادية الاجتماعية وليس بالنتائج المالية فقط. والدور الاقتصادي والاجتماعي للموازنة العامة يكون أكثر فعالية في ظل الأنظمة الديمقراطية ، مقارنة بالأنظمة الديكتاتورية والبيروقراطية التي تلعب فيها الموازنة العامة دوراً هامشياً وضعيفاً ، من هذا المنطلق يمكن القول أن الموازنة العامة في العراق يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في دعم نمو الديمقراطية .

خصائص الموازنة الحديثة

1- مؤشراتها التقديرية ذات دقة عالية

2- جداولها المقارنة اشمل واوسع

3- مدتها محدودة ولكنها ديناميكية

4- تنفيذها بأذن

5- أهدافها أوسع من الأهداف التي تتطلع اليها الموازنة التقليدية : اضافة اهداف جديدة الى اهدافها التقليدية كتحقيق الرفاهية الاجتماعية وإدارة المشاريع الاقتصادية منفردة بذلك او متعاونة مع القطاع الخاص ، فراحت تنفذ برامج استثمار تتولاها بنفسها في صورة قطاع الدولة ، حيث تستطيع ان تلعب دورا مباشرا في تخصيص الموارد . كما تتضح بعض ابعادها الاجتماعية المستقبلية في كونها (خطة مالية مستقبلية تحتوي على جانب الايرادات وجانب النفقات وتعبر بصورة غير مباشرة عن النشاطات والخدمات التي قامت او

ستقوم بها مؤسسات القطاع العام من اجل رفع المستوى المعيشي والثقافي والصحي لافراد المجتمع .) 6- دورها تدخلي

7- توازنها مرتبط بسلامة النشاط الاقتصادي .

قواعد الموازنة العامة

1- وحدة الموازنة
2- سنويتها
3- عموميتها
4- توازنها

يقصد بوحدة الموازنة ان تدرج جميع نفقات وايرادات الدولة في موازنة واحدة اما سنويتها فتعني التحضير والاعداد والتصديق لنفقات الدولة وايراداتها دوريا كل عام . وعموميتها يقصد ان تظهر جميع تقديرات النفقات والايرادات العامة في وثيقة واحدة دون اجراء مقاصة بين الاثنين ، اما القاعدة الرابعة وهي توازن الموازنة فقد اقرت النظرية التقليدية التوازن السنوي بين النفقات والايرادات العامة بشكل مطلق واعتبرت ان حسن الادارة المالية يتطلب التوازن بين جانبي الموازنة نفقات وايرادات ، والرغبة في تفادي (مخاطر العجز في الموازنة) وما قد يترتب عليه من اثار تضخمية او فائض لا تستطيع الدولة التصرف به من جهة اخرى . وعلى الرغم من سلامة هذه القاعدة الا ان الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتشابكة في معظم دول العالم ادت الى قبول فكرة وجود فائض او عجز في الموازنة العامة

افتراضات الموازنة لعام 2023

1- سعر برميل النفط الخام المصدر = 70 دولار
2- معدل التصدير = 3.5 مليون برميل يوميا منها 400 الف برميل من اقليم كردستان
3- سعر الصرف = 1300 دينار لكل دولار

المؤشرات الاجمالية في الموازنة

1- الايرادات العامة = 134.552 ترليون دينار

2- الايرادات النفطية = 117.252 ترليون دينار

3- الايرادات غير النفطية = 17.300 ترليون دينار

4- نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة = 87%

5- النفقات العامة = 199.022 ترليون دينار

6- النفقات التشغيلية = 149.560 ترليون دينار

7- النفقات الاستثمارية = 49.462 ترليون دينار

8- نسبة النفقات التشغيلية الى النفقات العامة = 75%

9- اجمالي العجز المخطط = 64.469 ترليون دينار

الايرادات العامة

المصدر الرئيسي للإيرادات العامة يتأتى من الايرادات النفطية التي تشكل 87% في موازنة عام 2023 . وهذا يعني ان تقديرات الايرادات العامة مرتبطة بتقديرات الكميات المتوقع تصديرها من النفط الخام اضافة الى تقديرات اسعار النفط العالمية المتوقعة وهي عوامل تتميز بالتقلبات واحيانا الشديدة ، مما يوجب الحذر عند تقدير كل من النفقات العامة (وخاصة النفقات التشغيلية) والايرادات العامة . وتعكس هيمنة الايرادات النفطية على الايرادات العامة وتدني مساهمة الانشطة غير النفطية طبيعة الاختلال الكبير والمستديم الذي تعاني منه الموازنات العراقية منذ عدة عقود والتي تؤشر بدورها مدى هشاشة الاقتصاد العراقي وتبعيته المتزايدة لسلعة النفط . الملاحظ هو عدم التحفظ في اختيار سعر برميل النفط ما قد يعرض الإيرادات النفطية الى مخاطر الانخفاض خاصة وان العالم يعاني اليوم من ازمة التضخم الركودي . ان اعتماد سعر

نفط تخطيطي غير متحوط في الموازنة وهو 70 دولار للبرميل وهو الاعلى بين موازنات كل الدول النفطية قد ينطوي على مغامرة كبيرة لان اي انخفاض لسعر بيع النفط العراقي بدولار واحد عن السعر المقدر في الموازنة من شأنه ان يخفض الإيرادات النفطية بنحو 1.660 ترليون دينار سنويا وهو ما سيفاقم عجز الموازنة ويعظم الديون الداخلية والخارجية خاصة وان العراق من دون كل الدول النفطية يفتقد الى صندوق سيادي يمكن ان يكون مصدا في حالات انخفاض أسعار النفط الى دون مستوياتها الطبيعية .

اما الايرادات غير النفطية التي بلغت 17.3 ترليون دينار وبنسبة 13% من الإيرادات العامة فيبدو ان هناك مبالغة كبيرة في تقديرها اذ ان الإيرادات غير النفطية المتحققة فعلا عام 2022 لم تزد عن 7.658 ترليون دينار غير انها ارتفعت في موازنة 2023 بنسبة 126% ، وهو ارتفاع كبير من الصعب تحقيقه فعليا عام 2023 . ويرتبط هذا الارتفاع على نحو كبير بارتفاع الضرائب على الدخول والثروات من 2.778 ترليون دينار عام 2022 الى 6.357 ترليون دينار في موازنة 2023 و ارتفاع الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج من 1.133 ترليون دينار عام 2022 الى 2.731 ترليون دينار في موازنة 2023 فضلا عن الارتفاع الكبير لحصة الموازنة من أرباح القطاع العام من 641 مليار دينار عام 2022 الى 3.300 ترليون دينار في موازنة 2023 .

وعلى العموم فإن معظم الايرادات غير النفطية كالضرائب والرسوم الكمركية مرتبطة اساسا بإيرادات النفط ، فالضرائب تفرض على دخول ممولة بإيرادات النفط والرسوم الكمركية هي الاخرى تفرض على السلع المستوردة الممولة بإيرادات النفط العراقية . وعلى ذلك فالنفط هو محور الموازنات العامة في العراق .

النفقات العامة

بقيت النفقات التشغيلية هي المهيمنة على حجم الانفاق العام وبنسبة (75%) من اجمالي النفقات العامة في موازنة عام 2023 وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا ان دل على شيء انما يدل على ان ليس للحكومة برامج انمائية واضحة المعالم من اجل دفع عملية النمو في الاقتصاد العراقي والقضاء على احادية الاعتماد على النفط. ان الارتفاع الكبير في الانفاق العام انصب على الانفاق التشغيلي الجاري بشكل اساس وهو ما يشكل

مؤشرا خطيرا في دولة نامية كالعراق تحتاج الى موارد كبيرة وهائلة لإعادة اعماره في كل المجالات ابتداء من البنى التحتية بما فيها التعليم والصحة والاسكان والطرق الى قطاعات النفط والصناعة والزراعة بالإضافة الى توفير الحد الادنى لمستويات معيشة تليق بإنسان في بلد متخم بالموارد.

وقد ارتبطت الزيادة الكبيرة في النفقات التشغيلية في موازنة 2023 بدرجة كبيرة في التوسع الكبير في النواحي الآتية :

ارتفاع عدد الموظفين الى 4.096.001 مليون موظف بعد إضافة 729 الف موظف جديد

ارتفاع عدد العاملين في الاجهزة الامنية الى 1.503.339 مليون شخص

نسبتهم الى اجمالي الموظفين = 36%

رواتب الموظفين على الملاك الثابت = 59.814 ترليون دينار

رواتب تقاعدية =15.518 ترليون دينار

رواتب الرعاية الاجتماعية = 4.717 ترليون دينار

رواتب التمويل الذاتي وشركات الوزارات = 9.913 ترليون دينار

اجمالي الرواتب الحكومية = 89.962 ترليون دينار

نسبة الرواتب الى النفقات التشغيلية = 60%

نسبة الرواتب الى النفقات العامة = 45%

77% من الإيرادات النفطية للرواتب .

كما ارتبطت الزيادة الكبيرة في النفقات التشغيلية بالتخصيصات الكبيرة للأجهزة الأمنية التي بلغت 28.910 ترليون دينار وبنسبة 19% من النفقات التشغيلية في موازنة 2023

في حين لم يزد الانفاق الاجتماعي (الانفاق على الصحة والبيئة والتربية والتعليم) في موازنة 2023 عن 24.979 ترليون دينار .

يمثل العبء الاجتماعي الكبير في العراق احد المقاييس المهمة لمعرفة أثر الإنفاق العسكري على طبيعة النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة . أن الاهتمام بالإنفاق العسكري على الرغم من أهميته في توفير الامن والاستقرار إلا انه يؤثر سلبيا في طبيعة الإنفاق الاجتماعي وتطوره المتمثل بالإنفاق التعليمي والصحي اللذين يعدان من ضرورات الحياة فدورهما لا يقل أهمية عن الإنفاق العسكري في تحقيق وبلوغ الأمن و الاستقرار ، ومساهمتهما في الحد من التهديدات والمخاطر غير المسلحة التي يتعرض لها العراق ، خصوصا في مجال الأمية والأمراض والتشرد مع ما يعانيه من الاختلالات البيئية والفساد، فضلا عن دور الإنفاق التعليمي والصحي في تهيئة الأجواء الملائمة لتحقيق التنمية ، فتحسين المستوى التعليمي والأوضاع الصحية من المؤشرات الأساسية لتحسين الأحوال المعيشية وتعزيز الرقي الإنساني الذي يعد أهم أداة لتحقيق الأمن ومن بعدها التنمية.

المأزق في موازنة 2023 يكمن بأن الايرادات النفطية زائدا الفائض النقدي المتحقق عام ٢٠٢٢ لا يكفيان معا لتغطية النفقات التشغيلية مما سيضطر العراق الى اقتراض ١٠ تريليونات دينار لتغطية هذه النفقات .

اما النفقات الاستثمارية فكانت بنسبة 25% لتغطية نفقات المشاريع الاستثمارية في الوزارات والمحافظات ، وهي تقريبا النسبة ذاتها في الموازنات السابقة . ويمكن تأشير بعض الملاحظات على النفقات الاستثمارية في موازنة 2023 وكما يلي :

اولا : تستحوذ وزارة النفط على الحصة الاكبر من التخصيصات الاستثمارية بنحو 16 ترليون دينار وبنسبة 32% من النفقات الاستثمارية

ثاانيا : يأتي قطاع الكهرباء بالمرتبة الثانية بحوالي 6.113 ترليون دينار وبنسبة 12%

اي ان قطاعي النفط والكهرباء يستحوذان على 44% من النفقات الاستثمارية .

ثالثا : استيرادات الاسلحة والمعدات العسكرية التي تصل الى 3 تريليونات دينار تدخل ايضا ضمن التخصيصات الاستثمارية

رابعا : التخصيصات الاستثمارية لوزارتي الاعمار والاسكان والنقل جيدة اذ بلغت 3.784 ترليون دينار و 2.753 ترليون دينار على التوالي .

خامسا : التخصيصات الاستثمارية لوزارة الصناعة كانت متدنية وبلغت 183.575 مليار دينار فقط وهي اقل من نصف تخصيصات الاوقاف الدينية التي بلغت 410.908 مليار دينار

وهذا يعني ضآلة التخصيصات الاستثمارية للقطاعات السلعية وخاصة الصناعة والزراعة مع هيمنة واضحة لقطاع الطاقة على التخصيصات الاستثمارية وهذا النوع من التخصيصات الاستثمارية لن يكون قادرا على المساهمة في تنويع بنية الانتاج ومصادر الدخل في العراق .

في جانب النفقات يمكن تأشير الملاحظتين الاتيتين :

أولا : موازنة 2023 هي اكبر موازنة في تاريخ العراق بأكثر من 199 ترليون دينار اي اكثر من 153 مليار دولار وهي اكبر من موازنة 2021 بحوالي 69 ترليون دينار وبنسبة 53% وهي اكبر من النفقات الفعلية لعام 2022 بنحو 83 ترليون دينار وبنسبة 71% .

ثانيا : كبر حجم النفقات التشغيلية التي وصلت الى 150 ترليون دينار وبزيادة مقدارها 50 ترليون دينار عن موازنة 2021 كما انها تفوق النفقات التشغيلية الفعلية لعام 2022 بنحو 46 ترليون دينار .

العجز المخطط في موازنة 2023

العجز = 64.469 ترليون دينار

مصادر تمويل العجز:

أولا : 23 ترليون دينار من الرصيد المدور من حساب وزارة المالية

ثانيا : 41.469 ترليون دينار من الاقتراض الداخلي والخارجي

العجز في موازنة 2023 هو الأكبر في تاريخ الموازنات العراقية وتصل نسبته الى نحو 20% من الناتج المحلي الإجمالي في حين ان قانون الإدارة المالية لا يسمح ان يتجاوز العجز نسبة 3% من الناتج الحلي الإجمالي . ان مصدر الخطورة الحقيقية كقاعدة عامة يأتي من الربط الوثيق بين نمو عجز الموازنة ونمو المديونية الداخلية والخارجية . وهذا الامر قد يدخل الاقتصاد والموازنات اللاحقة في حلقة مفرغة ذات اثار مدمرة للاقتصاد خاصة وان العراق يعاني من مديونية بلغت في نهاية عام 2022 نحو 94.936 ترليون دينار منها 24.431 ترليون دينار دين خارجي و 70.505 ترليون دينار دين داخلي . فيما بلغت أقساط الدين مع الفائدة 8.631 ترليون دينار . وقد ترتفع مديونية العراق في نهاية عام 2023 الى نحو 135 ترليون دينار لو نفذت الموازنة بالكامل .

ويلاحظ ان الجانب الاكبر من هذه القروض تذهب لدعم الموازنة وللأغراض التشغيلية مما ستشكل مستقبلا قيدا كبيرا على امكانية الاقتصاد العراقي في التنمية والتطور بسبب الاستحقاقات الكبيرة مستقبلا لأقساط الدين التي ينبغي على العراق دفعها على حساب تنمية الاقتصاد العراقي . اذ ارتفعت أقساط خدمة الدين الداخلي والخارجي (القسط +الفائدة) في موازنة 2023 الى نحو 18.962 ترليون دينار .

ان لجوء الدولة للدين الداخلي الذي يشكل معظم الدين العام في العراق (24.431 ترليون دينار دين خارجي و 70.505 ترليون دينار دين داخلي) يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص وتكون اثاره انكماشية بالنسبة للاستثمار الخاص، في ظل ضيق ألاسواق وانخفاض دورها في النشاط الاقتصادي لذلك كثيراً ما تلجأ للبنك المركزي والبنوك التجارية للحصول على الدين الداخلي لتمويل العجز المالي ، ان الآثار النقدية

لهذا النوع من أنواع الدين تنعكس في ارتفاع الأسعار وزيادة حجم الاستيرادات خاصة وان زيادة عرض النقد في اغلب البلدان النامية ومنها العراق لا تحدث آثارا توسعية في الاقتصاد بسبب تخلف القطاعات الانتاجية .

ويمكن ان يؤدي الدين العام الداخلي عندما يكون مصدره من البنوك التجارية الى خلق كمية إضافية من النقود في الاقتصاد عندما تقوم الحكومة بإنفاق مبلغ الدين، فاذا كان الاقتصاد في حالة ركود اقتصادي، مع توفر طاقات إنتاجية متعطلة فيمكن ان يسهم الدين الداخلي بزيادة النشاط الاقتصادي وتحريك الاقتصاد، اما في حالة عدم وجود جهاز انتاجي مرن مثلما هو الحال في العراق فإن زيادة الطلب الفعال لن يقابلها زيادة في العرض للسلع والخدمات؛ وبالتالي يحدث ارتفاع في الاسعار .

تنمية الأقاليم

تخصيصات تنموية الاقاليم في موازنة 2023 = 2.5 ترليون دينار

تخصيصات تنموية الاقاليم في موازنة 2021 = 4 ترليون دينار

نسبة الانخفاض في تنمية الاقليم بين الموازنتين = 60%

محافظة كربلاء هي الادنى في تنمية الاقاليم بنحو 79.8 مليار دينار

محافظة المثنى في المرتبة الثانية بحوالي 88.6 مليار دينار

كربلاء هي المحافظة التي تتحمل العبء الاكبر في الزيارات المليونية

المثنى هي المحافظة الاكثر فقرا في العراق

عدد السكان المعيار الوحيد المعتمد في توزيع تنمية الاقاليم غير عادل

وينبغي ان يضاف اليه مؤشري الفقر والحرمان والعبء الاقتصادي .

كردستان في موازنة 2023

حصة كردستان في موازنة 2023 = 12.67%

حصة كردستان في موازنة 2023 بعد طرح النفقات السيادية والحاكمة = 16.609 ترليون دينار . تدخل ضمن النفقات السيادية كلفة نقل النفط الخام المصدر عبر الاقليم البالغ 1.428 ترليون دينار و كلفة الانتاج والتصدير لنفط الاقليم 2.448 ترليون دينار .

تخصص نسبة من تخصيصات القوات البرية الاتحادية للجيش العراقي الى قوات البيشمركة حسب النسب السكانية للقوات المذكورة وقد بلغت التخصيصات في موازنة 2023 نحو 228 مليار دينار .

تخصص نسبة 50% من ايرادات المنافذ الحدودية الى المحافظات الموجود فيها تلك المنافذ بما فيها اقليم كردستان

يلتزم الاقليم بتصدير ما لا يقل عن 400 الف برميل يوميا على ان تودع الايرادات النفطية للإقليم في حساب مصرفي واحد من دون اي استقطاعات لأي غرض كان ويخول رئيس وزراء الاقليم او من يخوله صلاحية الصرف ويخضع الحساب لرقابة الحكومة المركزية . تقوم وزارة المالية بتسديد مستحقات الاقليم شهريا ويتم اجراء التسويات الحسابية الخاصة بحقوق والتزامات الطرفين النفطية وغير النفطية على اساس ربع سنوي . علما ان المواد الخاصة بالإقليم في الموازنة والاتفاق الاخير بين الاقليم والمركز لا ينسجم مع قرار المحكمة الاتحادية الذي يعد النفط من الاصول الاتحادية والذي ينبغي ان يخضع للحكومة المركزية في كل النواحي في الانتاج والادارة والتصدير والعائدات .

الجديد في موازنة 2023

أولا : موازنة ثلاثية وليس سنوية

نصت المادة 65 من مشروع قانون موازنة 2023 على (تسري أحكام هذا القانون على الموازنة العامة للسنوات المالية المنتهية في 2023/12/31 و2024/12/31 و2025/12/31 على أن يجري تخصيص

المبالغ نفسها المنصوص عليها في هذا القانون للسنتين الثانية والثالثة، ولمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزارتي التخطيط والمالية تعديلها للسنتين الثانية والثالثة وبموافقة مجلس النواب)

ثمة قواعد اربع في المالية العامة تحكم اعداد الموازنة وهي : الوحدة والعمومية والتوازن والسنوية ، والغاية من القاعدة الاخيرة هي لتسهيل مراقبة السلطات التشريعية للموازنة خاصة وان كل المتغيرات الاقتصادية تحسب على اساس سنوي مثل معدلات النمو الاقتصادي والتوظف والفقر والديون وغيرها ولان تنظيمها على اساس سنوي يضفي عليها مزيدا من الدقة في تقديرات النفقات والايرادات التي هي من سمات الموازنات الحديثة وهو ما تفتقد اليه الموازنات التي تؤسس لمدد زمنية اكبر من السنة ولذلك يعد العالم موازناته العامة على اساس سنوي وبخلاف ذلك فهي موازنات تفتقد الى الدقة خاصة في الدول الريعية مثل العراق الذي يتحكم في موازناته سعر النفط وهو متغير خارجي من الصعوبة السيطرة عليه وتحديد اتجاهاته . ربما يكون اخطر ما في موازنة هو انها ثلاثية وليس سنوية وهو ما يعني استمرار الصرف في العام القادم ليس على أساس 12/1 من الانفاق الفعلي وانما على أساس ما مخصص في الموازنة في العام السابق وهذا قد يؤدي الى اطلاق يد الحكومة في الاقتراض الداخلي والخارجي خاصة مع اختفاء الفائض النقدي الذي سيجري استخدامه في موازنة هذا العام فضلا عن انه من الممكن ان تستمر الموازنة بصيغتها الحالية من دون تعديل في العامين القادمين من دون ان يمتلك البرلمان الصلاحيات القانونية لرفض ذلك او تعديلها مما سيغرق البلد في بحر من الديون . وبمعنى آخر ان تشريع الموازنة الثلاثية سيعطي الحكومة الصلاحيات القانونية الكاملة لاقتراض 41.5 ترليون دينار ليس في عام 2023 وانما أيضا في عامي 2024 و 2025 ما يعني ان الحكومة تستطيع ان تقترض داخليا وخارجيا من دون الرجوع الى البرلمان مبلغا قدره 121.5 ترليون دينار خلال الموازنة الثلاثية وللسنوات الثلاث 2023 و 2024 و 2025

ثانيا : الأهداف الكمية للموازنة

تضمنت الموازنة بعض الأهداف الكمية مثل : زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5% وزيادة الناتج غير النفطي بنسبة 3% و عدم تجاوز التضخم لمستوى 5% سنويا

ثالثا : صناديق التنمية

من الجيد ان تتضمن الموازنة على صندوق تنمية العراقي بتخصيص مالي يبلغ ترليون دينار وصندوق آخر للمناطق الأكثر فقرا بنصف ترليون دينار مع انه كان المفضل مضاعفة رأس مال هذين الصندوقين بأربع او خمس مرات نظرا لأهميته في النمو والتنمية وتحسين المستوى المعاشي للسكان وان ينظم عمل هذين الصندوقين بقانون .

رابعا : تنفيذ الاتفاقية العراقية – الصينية

تضمنت موازنة 2023 على مجموعة من المشاريع المختلفة بقيمة 10.510 مليار دولار موزعة على مشاريع ثلاثة لإنتاج الطاقة الكهربائية احدها محطة طاقة شمسية وأربعة مشاريع أخرى لتحويل المحطات الغازية من الدورة البسيطة الى الدورة المركبة فضلا عن انشاء مدارس ومشاريع أخرى للبنى التحتية .

خامسا : منح شهرية للطلبة

تنص المادة 55 من مشروع قانون موازنة 2023 على (تصرف منحة مالية شهرية للطلبة والتلاميذ من ذوي الاسر المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية بحسب المبالغ المنصوص عليها في قانون منحة تلاميذ وطلبة المدارس الحكومية رقم 3 لسنة 2014 وقانون منحة طلبة الجامعات والمعاهد العراقية الحكومية رقم 63 لسنة 2012 من تخصيصات وزارتي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي) . ولم توضح الموازنة العدد المتوقع من المشمولين بهذه المنحة وحجم التخصيصات المالية الكافية لها ومدى قدرة وزارتي التربية والتعليم على صرف هذه المنحة من تخصيصاتهما المالية ؟ أرى ان هناك مشاكل عديدة ستواجه تنفيذ هذه المادة .

سادسا : توفير فرص العمل

وفرت موازنة 2023 فرص عمل لحملة الشهادات العليا والاوائل على الأقسام من خريجي الجامعات العراقية وغيرها وعلى نحو منصف للجنسين ومراعاة تمكين الفتيات والنساء على نحو خاص

محاور التقاطع بين الموازنة والبرنامج الحكومي

أولا : أشار البرنامج الحكومي الى اعادة هيكلة الموازنة العامة وإدارة المال العام لتقليل الانفاق الاستهلاكي وزيادة الانفاق الاستثماري في حين تضخم الانفاق التشغيلي في موازنة 2023 مسجلا اعلى رقم في تاريخ الموازنات العراقية بنحو 149.560 ترليون دينار صاعدا من 100 ترليون دينار في موازنة 2021 .

ثانيا : تطرق البرنامج الحكومي الى ضرورة ضغط الدين العام الى ادنى حد ممكن لكن موازنة 2023 اتخذت مسارا معاكسا اذ ان نحو 41 ترليون دينار من العجز التخطيطي في الموازنة سيتم تمويله من الاقتراض الداخلي والخارجي .

ثالثا : في الوقت الذي تضمنت فيه الموازنة إجراءات مهمة في تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال شمول فئات أخرى برواتب الحماية الاجتماعية وتحسين رواتبهم وزيادة مفردات البطاقة التموينية لكنها في المقابل اتخذت إجراءات أخرى ستلحق الضرر بالفقراء من خلال قرض ضريبة على الوقود وعلى النحو الآتي :

فرض ضريبة بنسبة 5% على عوائد مبيعات اللتر الواحد من البنزين

ضريبة بنسبة 10% على زيت الغاز او الكاز

ضريبة بنسبة 15% على الوقود المستورد

ضريبة بنسبة 1% على مبيعات النفط الاسود

ستؤدي هذه الضرائب الى تعزيز الايرادات غير النفطية بحوالي 545 مليار دينار ، والحد ولو قليلا من تهريب الوقود الى الخارج غير انها ستؤدي الى ارتفاع تكلفة نقل الاشخاص والبضائع ومن ثم ارتفاع جديد في اسعار السلع والخدمات وهو ما قد يؤدي الى تجاوز نسبة التضخم السنوي المحددة بالموازنة بنسبة 5% والتأثير سلبيا على المستوى المعاشي للمواطنين

رابعا : حصة المحافظات المنتجة من البترو دولار : ان قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل عام 2013 ينص في المادة 11 ثانيا الفقرة 8 على تخصيص 5 دولارات عن كل برميل نفط منتج و خمسة دولارات عن كل برميل مكرر و خمسة دولارات عن كل 150 مترا مكعب منتج من الغاز الخام . في حين ان الفقرة 3 من المحور التنفيذي لبرنامج حكومة السيد السوداني تنص على اعادة مستحقات المحافظات المنتجة للنفط الى 5% من انتاج النفط الخام والمكرر والغاز، وهو ما يعني تخصيص نحو 7 ترليونات دينار لها في موازنة 2023 غير ان تلك الموازنة قد خصصت فقط ترليوني دينار للمحافظات المنتجة للنفط والغاز .

(*) استاذ علم الاقتصاد في جامعة البصرة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 8 نيسان 2023

Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين